بيان السودان
Sudan Statement

أمـــام
اللجنة السادسة – الدورة (٧٤)
تحت البند (٨٧)
حـــول

سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

The Rule Of Law At The National And International Levels

السيد السفير / ياسر عبد الله عبد السلام
نائب المندوب الدائم لبعثة السودان الدائمة لدى الأمم المتحدة

H.E. Mr. Yasir Abd. Abdelsalaam
DPR of the Republic of the Sudan Mission to the United Nations

نيويورك : ١٠ أكتوبر ٢٠١٩

New York – 10 October. 2019

"الرجاء المُراجعة عند الإلقاء"

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

ينضم وفدى للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية إنابة عن دول حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به وفد جمهورية زامبيا إنابة عن المجموعة الأفريقية.

يحيط السودان علماً بتقرير الأمين العام الوارد فى الوثيقة A/74/139 والمقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٧٣ ووفقا للقرار ١٢٨/٦٣، والذي يعكس معلومات مستكملة وتحليلات بشأن المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي على مدى الاثني عشر شهرا الماضية. ويقدم التقرير أفكاراً متعمقة عن الآليات والممارسات التي تعزز تنفيذ الدول الأعضاء الفعال للقانون الدولي، وكذلك عن الآليات القضائية وغير القضائية التي تدعمها الأمم المتحدة ، ويتطلع وفدى الى حوار صريح ومتوازن حول مضامين التقرير بهدف الخروج بخلاصات متفق عليها.

وقد ظل وفدي يتابع هذا البند باهتمام كبير ونعتقد أن احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر ضروري لصون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس ،،

يولى السودان أهمية كبرى لموضوع سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي وبعد نجاح ثورة ديسمبر المجيدة تفتح بلادي للتاريخ صفحة جديدة قوامها التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي في هذا الملف الهام. وتبذل بلادي جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بهدف تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة تنهض بها الجهات ذات الصلة فى مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها وفقا للقانون، باعتبار عملية تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطنى مهمة داخلية تنهض بها الدول والحكومات.

ويتفق وفد بلادي بدءا مع تقرير الامين العام المرقوم (A/74/139) انه خلال العام الماضي، ظهرت اتجاهات عالمية تخلق تحديات جديدة لهياكل سيادة القانون الوطنية والدولية. ووقفت الأمم المتحدة في صدارة جهود التصدي لهذه التحديات فأثارت ويسرت إجراء نقاش بين أعضاء المجتمع الدولي حول الطرق البنّاءة للتصدي للتحديات. ومع ذلك، فإن العديد من المجالات المعنية مثل تغير المناخ، أو التشريد القسري، أو خطاب الكراهية، أو أثر التكنولوجيات الجديدة على المجتمعات الحديثة يستلزم حلولا مبتكرة وخلاقة لتكييف وتجهيز مؤسسات سيادة القانون لمعالجة هذه المسائل بصورة وافية.

ونتفق أيضاً مع التقرير من ازدياد قلق الدول الاعضاء بل والبشرية جمعاء بسبب انتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف والذي بلغ مداه في تفجيرات نيوزلندا وسريلانكا. ويثمن وفد بلادى مبادرتي الامين العام والخاصتين بإعداد خطة عمل للأمم المتحدة للتعبئة الكاملة للمنظومة للتصدي لخطاب الكراهية، بقيادة مستشاره الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية؛ والجهد يقوده الممثل السامي لتحالف الحضارات من أجل المساعدة على ضمان سلامة المقدسات الدينية.

و نتفق مع التقرير ايضاً أن الحاجة اشتدت أكثر من أي وقت مضى لمشاركة الأمم المتحدة في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.. لكن بالنظر الى التقرير نجد انه قد ركز وبشكل ملحوظ على محور سيادة القانون على المستوي الوطنى.. وابرز فقط نقاطاً محدودة في إطار سيادة القانون على المستوى الدولي ...

ويحمد للأمم المتحدة مواصلة دعمها للدول الأعضاء في جميع القارات -ونحن من بينهم - بناء على طلبهم - من أجل تطوير القدرات المحلية على تعزيز سيادة القانون، بما يتماشى مع احتياجاتهم وأولوياتهم ويتفق مع سياسة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتحقيق مجتمعات سلمية لا يُهمش فيها أحد.

كما ان لدينا تحفظ على الفقرة الثامنة في التقرير والتي تختص بالحديث عن عقوبة الاعدام فكان ينبغى ان يكون التقرير عادلا ..فان كانت هناك ٨٧ دولة ضد هذه العقوبة فان اكثر من مائة دولة معها عند ارتكاب الجرائم الخطيرة وهي بالتأكيد واحدة من المسائل المختلف عليها بين الدول الأعضاء فان كانت لدى المطالبين بالغائها حجج فان للمدافعين عنها حجج أكثر لا يتسع المجال لعرضها.

السيد الرئيس ،،

يؤكد السودان أنّ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التى نص عليها تمثل مجتمعة إطاراً جامعاً يؤسس لسيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى، من أجل ضمان علاقات دولية ودية تقوم على الحوار والتفاهم واحترام سيادة الدول وتتجنب استخدام القوة أو التهديد بها أوالتدخل فى الشؤون الداخلية للدول، إنّ التسوية السلمية للنزاعات تمثل الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وضمان توثيق العلاقات الدولية وتجنب الحروب والنزاعات وهى مرتكزات أساسية لتحقيق سيادة القانون وعملية تطويره ومن المهم الإشارة الى ضرورة ضمان مشاركة كل الدول فى هذه العملية ومن خلال منهج شفاف وواضح يُمكّن من إطلاع كامل للدول الأعضاء على الأنشطة والمبادرات التى تقوم بها الأمانة العامة باعتبار أنّ سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى هى المهمة الأساسية للدول والحكومات وينبغى أن يكون الجهد مشترك وعلى نحو يضمن التوافق ويتجنب محاولات فرض نموذج بعينه .

السيد الرئيس ،،

يؤكد السودان من جديد على موقفه الثابت أنه لا غنى عن الحفاظ على التوازن في تطوير الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون. وما زلنا نعتقد أن سيادة القانون من البعد الدولي تحتاج إلى اهتمام أكبر من جانب المنظمة. إن ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المكرسة فيه يوفران توجيهات معيارية على أساس سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، نري انه من المهم بمكان ومن أجل تعزيز العلاقات الدولية القائمة على سيادة القانون: التأكيد على ان مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ينبغى تتاح عبره للدول فرص متساوية للمشاركة في عمليات وضع القوانين على الصعيد الدولي؛ وينبغي أن تحترم جميع الدول التزاماتها

بموجب المعاهدات الدولية وكذلك القانون الدولي العرفي وأن تمتثل لها على قدم المساواة. ويجب أيضا تفادي التطبيق الانتقائي للقانون الدولي؛ ويجب أن يحترم الجميع الحقوق المشروعة والقانونية للدول بموجب القانون الدولي؛ و ينبغي أن يشكل مبدأ حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية حجر الزاوية لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة بنظام قائم على قواعد في إدارة علاقاتها مع الدول الأعضاء الأخرى.

السيد الرئيس ،

يؤكد السودان أن مبادئ وقواعد القانون الدولي لا غنى عنها في صون وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها، أن تجدد التزامها باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنه والمحافظة عليه وتعزيزه، بهدف إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الاحترام الكامل للقانون الدولي، ونشره لتعزيز سيادة القانون.

السيد الرئيس،،

من أجل تعزيز احترام الدول للقانون الدولي الحاجة ماسة الى برنامج لبناء القدرات الوطنية فى مجال سيادة القانون وتقديم العون الفنى للدول وتبادل التجارب الناجحة باعتبار ذلك المدخل المناسب لهذه العملية، لا سيما وأنّ الحوار يتزامن مع تركيزنا على الموضوع الفرعى(تبادل أفضل الممارسات والأفكار من أجل تعزيز احترام الدول للقانون الدولي)، إذ ليس من المنطقى أن نسعى لتعميم نموذج واحد باعتباره مناسبا لكل الدول دون اعتبار لتباين الظروف والمعطيات ويشجع السودان أن تُركّز نشاطات الأمانة العامة والوحدات ذات الصلة بموضوع سيادة القانون على مضاعفة برامج العون الفنى وبناء القدرات ويدخل فى ذلك برنامج مساعدة نشر وتدريس القانون الدولى الذى يسهم لا سيما فى الدول النامية فى زيادة الوعى بموضوعات القانون الدولى وتمكين العاملين فى هذا المجال من تعزيز معرفتهم والإطلاع على التطورات المتلاحقة فى ميدان القانون الدولى .

السيد الرئيس،،

من أجل تعزيز احترام الدول للقانون الدولي يدعو وفدى ويشجع الدول الاعضاء للجوء إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الآليات والأدوات المنشأة بموجب القانون الدولي بما في ذلك محكمة العدل الدولية وآليات التحكيم الدولية والإقليمية المختلفة.. وندعو بشكل خاص الى دعم محكمة العدل الدولية باعتبارها الجزء القضائى الرئيسى للأمم المتحدة، وندعو من هنا الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى استخدام الحق الممنوح لهما بموجب المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة لطلب فتاوى بشأن أي مسألة قانونية من محكمة العدل الدولية، كلما كان ذلك ملائما. لضمان إطار قانونى عادل وشفاف يضمن علاقات دولية متوزانة تراعى فيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الراسخة فى القانون الدولى، هذا بالإضافة الى تبادل التجارب الرائدة للدول فى مجال تعزيز سيادة القانون والعمل على تعميمها والإستفادة منها ومضاعفة

التعاون مع الدول فى ميدان بناء القدرات والعون الفنى حسب احتياجاتها وظروفها حتى تتمكن من بناء مؤسسات وطنية قادرة وفاعلة على قيادة عملية سيادة القانون.

السيد الرئيس،،

ختاماً نؤكد على ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احتراما تاما وظائف وسلطات كل جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، وأن تحافظ على التوازن بين هذه الأجهزة داخل الوظائف والصلاحيات ذات الصلة بالميثاق.

ويتطلع وفدى الى تداول مثمر حول هذا الموضوع الحيوى والذى تمثل اللجنة السادسة المنبر المناسب له ويدعو السودان الى التركيز على القضايا محل التوافق وأن يعكس مشروع القرار المتوقع بشفافية نتائج هذه المداولات حتى نسهم جميعنا فى تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى.

وشكراً السيد الرئيس